



تأثيرات الحداثة على الأسرة إعادة بناء أم انهيار

علي رضا برهيزكار*

الملخص

تركت الحداثة بصماتها المعرفية والبنيوية، تأثيرات واسعة على الأسرة. ويمكن توضيح تلك التأثيرات والتغيرات الحاصلة من خلال دراسة العلاقات المؤسسية ودراسة وساطة الأفراد الذين هم أعضاء في الأسرة، وفي مؤسسات أخرى في الوقت نفسه.

سنبحث في هذه المقالة عن تلك التحوّلات والتغيرات التي حدثت في الأسرة بسبب الحداثة، هل كانت سبباً في إعادة بناء الأسرة وتكيفها مع الظروف الجديدة، أم كانت السبب في انهيارها؟ ومن أجل هذا الأمر، تمّت الاستفادة من المنهج الوصفي وتطبيق المصاديق على التعاريف المفهومية؛ وتشير نتائج البحث بشكل عام إلى وجود موارد متعدّدة من إعادة البناء والانهيار في مرحلة تكوين الأسرة وانتهائها، وكذلك في بنيتها ووظيفتها.

الكلمات المفتاحية: الحداثة، الأسرة، إعادة بناء الأسرة، انهيار الأسرة، بنية الأسرة، وظيفة الأسرة.

* أستاذ مساعد في مؤسسة الإمام الخميني للتعليم والبحوث.

إنّ الحداثة ظاهرةٌ شاملةٌ وذات آثارٍ عميقةٍ وحتى مُهيمنة، وقد وجدت طريقها إلى جميع مجالات الحياة، وقد عرّضت كلّ شيءٍ بنحوٍ ما إلى تغييراتٍ جذريّة. ومن المُستبعد العثور على شيءٍ بقي في مأمنٍ من تدخّل الحداثة وتأثيراتها. لقد بدأت الحداثة طريقها من خلال تغيير نظرتها إلى الإنسان والعالم وتبعاً لذلك، إيجاد نمطٍ جديد في الحياة البشريّة؛ وعملت من خلال ذلك على تحقيق أهدافٍ، مثل: الحرّيّة، والمساواة، والرّفاه والأمن في هذا العالم. وفي الواقع، حاولت الحداثة تحقيق تلك الأهداف بمساعدة العقل الأداّي (المستند إلى ذاته) المُستقلّ عن الوحي وبمساعدة العلم التجريبيّ الصّرف الناتج من العقل. وجسّدت الحداثة إنجازاتها العلميّة في مجالَي: الصّناعة، والسّياسة؛ فضلاً عن البيئات العلميّة والجامعيّة؛ إذ إنّ الثّورة الصّناعيّة البريطانيّة والثّورة السّياسيّة الفرنسيّة، هما وجهان بارزان لذلك التّيّار.

في البدء، وفي الظاهر لم تهتمّ الحداثة بالأسرة؛ ولكن التّغيير الّذي حصل في سائر المؤسّسات والبنى، أثر عمليّاً على الأسرة وهي أحد المؤسّسات الاجتماعيّة الرئيّسة والمترابطة بالأجزاء الأخرى داخل النّظام الاجتماعيّ. وأثيرت العديد من النّظريّات المختلفة حول تأثيرات الحداثة على الأسرة. فبعض تلك النّظريّات لديها نظرة مُتفائلة وإيجابيّة حول تغييرات الأسرة الجديدة، وترى ذلك في اتّجاه تعزيز الفرديّة والسّعادة، ومنها من ترى أنّ تلك التغييرات مقلقة¹؛ بل وحتى إنّ الأسرة أصبحت على وشك الانهيار، ونتيجةً لذلك، فهي تدرس الأسرة من منظورٍ مرضي (باتالوجي). كما أنّ بعض المُنظرين مثل المنظرين التّطوريين أو الوظيفيين والبنويّين وضمن اعترافهم بتلك التّحوّلات الحاصلة للأسرة وسعيهم إلى تفسيرها، ينظر كلّ واحدٍ منهم إلى الأسرة من زاوية مسار إعادة البناء الذاتيّ والتجديد الذاتيّ والتكيّف مع الظروف الجديدة. وترى بعض تلك التفسيرات أنّ تدمير الأسرة هو نتيجة قسريّة للظّروف المُستجدة والحديثة. وفي هذا الوسط، يعدّ بعض اليساريّين والنسويّين، الأسرة مانعاً أمام الحياة الاشتراكيّة المطلوبة، أو أنّها منشأٌ للظلم بحقّ النّساء؛ بحيث يجب الانتفاض للقضاء عليها. وتهدف هذه المقالة من خلال تفسير الحداثة وتحليل آثارها الموضوعيّة في مجال الأسرة، إلى الإجابة عن السّؤال

الآتي: «هل الأسرة تسير في مسار إعادة بناء ذاتها وتجديدها في ظل الظروف المُستجدة أم أنها عرضة للانهايار والدمار» ؟
والمنهج المعتمد في هذه المقالة هو المنهج الوصفي والمستند إلى تعريف مفاهيم الأسرة، وإعادة بنائها، وانهارها، وكذلك تفسير فلسفة الأسرة، وبعد ذلك، ستتم مقارنة مصاديق التغييرات الأسرية مع التعريفات المقدّمة ومع فلسفة الأسرة، وتصنيف التغييرات ضمن قسمين: إعادة البناء، والانهايار.

المفاهيم

- الحادثة: لأنه سيتم بحث الحادثة بشكل مستقل، سنتجنب توضيح هذا المفهوم هنا.
- تحوّل الأسرة: سنأخذ في الحسبان أي نوع من التغيير في العناصر المختلفة للأسرة من جملة ذلك: طريقة تشكل الأسرة؛ بنيتها، ووظيفتها، وطريقة إنهاؤها بوصفها تغييراً حاصلًا في الأسرة.
- إعادة بناء الأسرة: المقصود من إعادة بناء الأسرة هو إيجاد التغيير في الأسرة المتناسب مع سائر المؤسسات، أو الاتجاهات والأفكار المطروحة في المجتمع الحديث. ولا يعني هذا التغيير، انفعال الأسرة وتكيفها الصّرف مع حاجات المؤسسات الأخرى ومُتطلّباتها؛ بل بمعنى استبطان الظروف الجديدة من أجل أن تحافظ الأسرة على نفسها وأن تعزز نفسها من أجل الوصول إلى الأهداف الأسرية والتي من جملتها تأمين الحاجات الماديّة والمعنويّة لأفراد الأسرة في الظروف المُستجدة.
- انهيار الأسرة: عندما نريد التحدّث عن انهيار الأسرة أو تدميرها، فهذا يعني أنه لم يعد يوجد بالحد الأدنى شيء يمكن تسميته الأسرة. في هذه الحال، إذا ما تمّ القضاء بالحد الأدنى على بنية الأسرة المؤلّفة من زواج رجل وامرأة، فسوف تكون الأسرة قد تلاشت. وأمّا الأسر المؤلّفة من زوج وزوجة من دون أبناء، أو مثلاً الأسر ذات المُعيل الوحيد التي تبقى بعد وفاة أحد الزوجين؛ على الرّغم من أنّها ليست من ضمن الأسر المنهارة؛ إلا أنّها حتمًا أسر ناقصة وهي بحسب الظروف والوظائف التي لديها من الممكن أن تكون عرضة للانهايار. وعلى الرّغم من وجود الحد الأدنى من البنية

لأسرة قد فقدت أبسط الوظائف، فلا يمكن عدها أسرة قائمة. كأن يبقى أصل هذه البنية، مثل شخصين كانا قد تزوجا ولكنهما يعيشان منفصلين لسنوات بسبب مشكلات مثل: السفر، أو السجن؛ فعملياً قد تفقد تلك الأسرة وظائفها الأساس والذاتية، ففي هذه الحال أيضاً يمكن التحدث عن انهيار الأسرة. على هذا الأساس، لوظائف الأسرة أهميّة خاصة أيضاً؛ ولو أنّ الوظائف هي نتيجة قهرية للبنية. كما أنه يمكن الحكم على الأسرة من منظار الأهداف أيضاً؛ يعني إذا أرادت الأسرة أن تكون أسرة، يجب أن تُحقّق بعض الأهداف. وهذه الأهداف حتى لو كانت مثاليّة، فإنّ تحقّقها يحتاج إلى ضرورة تنظيم بنية الأسرة وأدائها بنحو يساعد على تحقيق ذلك. ويمكن تعقيب أهداف الأسرة في مجال فلسفة الأسرة ومقاصد الفاعلين داخل الأسرة وبناءً عليه، يتّصل هؤلاء بالنظام القيمي وتختلف مقاصد الفاعلين وفلسفة الأسرة بحسب إطار كلّ نظام قيمي. وهنا، سوف نجعل الفلسفة الإسلاميّة للأسرة هي المحور، سواء في تعريف الأسرة الذي يؤثر عملياً على نوع بنيتها أم تلك الأهداف التي يجب على الأسرة تعقبها والتي تُبرز نفسها عملياً في قالب وظائف الأسرة. وفي ما يلي من البحث عن انهيار الأسرة، من الجدير الإشارة إلى أنّ الانهيار هو نقطة الذروة لمسار ما، ولكن لا يمكن غضّ النظر عن المراحل السابقة؛ أي مرحلة تضرر الأسرة، ومرحلة ضعفها وفقدان بعض وظائفها.

- تعريف الأسرة وفلسفة الأسرة من منظور الإسلام: تمّ تقديم التعريف الإسلامي للأسرة من حيث تأكيد الإسلام الزواج بكونه أمراً مقدّساً وموصى به، ومن حيث القواعد المعيارية والأهداف المأخوذة في الحساب للأسرة. على هذا الأساس، الأسرة هي وحدة اجتماعية تتشكّل من خلال رابط الزواج بين الرجل والمرأة، وتستمرّ عن طريق التكاثر وقبول الصواب والقواعد الدينيّة، وفي نهاية المطاف، ومن خلال تعاون أفراد الأسرة في تأمين بعض الحاجات الأوليّة، تتوفّر الأرضيّة للتكامل المعنوي والوصول إلى القرب الإلهي لأفرادها¹.

ولكن معرفة فلسفة الزواج والأسرة تنطلق من الفهم الصحيح لحقيقة الإنسان

الذي تمّ ترغيبه في تشكيل الأسرة والحياة الأسرية. فالإنسان فضلاً عن بُعده المادّي والجسماني، لديه بُعدٌ معنويٌّ وقد صُمّمت جميع الإمكانيات الموجودة في عالم الوجود بما في ذلك الأسرة، من أجل تأمين سعادته وكمال المعنوي؛ وعلى الرّغم من أنّ الكمال الجسماني مهمٌّ إلاّ أنّه يُعدُّ من الأهداف التمهيدية لأجل ارتقاء الإنسان الرّوحي. فالإنسان يحتاج إلى الأسرة من أجل النّمُو والارتقاء الجسمي، والرّوحي، والعاطفي. وقد ذُكرت في الإسلام حكماً مختلفة لتشكيل الأسرة من قبيل إيجاد الطمأنينة النفسيّة، وإمكانية بقاء الأجيال، وإيجاد المودّة والرّحمة، والبناء الأخلاقي، والبناء الاجتماعي، وانتشار التوحيد. ولكن تحديد الهدف الغائي من تشكيل الأسرة، هو أكثر العناصر مفتاحية من أجل فهم الأعمال الخاصّة المنوطة بالأسرة الإسلاميّة. وهنا تجد جميع الأوامر من واجبات ونواهي معناها على أساس علّتها الغائيّة. ومع ملاحظة أنّ الهدف الغائي للإنسان هو التّقرب من الله وتشكيل الأسرة هو أيضاً شرطٌ لازم من أجل الحصول على ذلك، يمكن القول: إنّ الهدف الغائي للأسرة هو التّربية الصّالحة للإنسان¹. ويكتسب الرجل والمرأة الكثير من كمالاتهم أيضاً من خلال الحياة المشتركة، ومراعاة الأمور الأخلاقيّة والفقهية التي يتعرّضان لها.

إنّ تربية الإنسان الصّالح ونيل الكمال، هو الهدف الغائي؛ أمّا بقيّة الأهداف الأسرية فتتخذ معناها في هذا السّياق. على سبيل المثال، لقد خلقت النيّة الوجودية للإنسان من النّاحيتين: الجسميّة والنفسية بنحو أنّهما يحتاجان إلى بعضهما بعضاً وأنهما يكملان بعضهما بعضاً. وفي النتيجة، يصلان إلى السّكينة معاً. وهذا الأمر يُسهّل تكاملهما المعنويّ بجانب بعضهما. فكما أنّ الغريزة الجنسيّة هي المُحرّك الأساس لتشكيل الأسرة والاتّصال الرّوحي بين الرجل والمرأة واكتساب السّكينة، فإنّ ذلك كلّ من أجل تمهيد الطّريق أمام التكاثر، وتربية الأولاد من جهة، ومن أجل التّربية الدينيّة للزّوجين معاً، من جهة أخرى². وبعد فهم فلسفة تشكيل الأسرة، يمكن جعل ذلك أساساً لاتّخاذ القرار حول القواعد المعياريّة للأسرة. على سبيل

1- قال رسول الله ﷺ: «ما يمنع المؤمن أن يتّخذ أهلاً، لعلّ الله أن يرزقه نسمةً تثقل الأرض بلا إله إلاّ الله». الصدوق، 1413 هـ.ق، ج3، ص382.

2- أجاب علي بن طالب عليه السلام، النبي ﷺ عندما سأله: «كيف وجدت أهلك؟» - السيدة الزهراء عليها السلام، قائلاً: «نعمّ العون على طاعة الله». ابن شهر آشوب، ج3، ص355.

المثال، يجب أن يتم تحديد معايير اختيار الزوج/الزوجة، ومقدار المهر، والسّن المناسب للزواج بنحو لا يؤثر على فلسفة تشكيل الأسرة¹. ومن هذا المنظار، يمكن تقويم التغييرات الجديدة في مجال الأسرة، من حيث توافقها مع فلسفة الأسرة أم لا؟

الحدائفة وخصائفاها

الحدائفة في معناها الجديد، هي مفهومٌ ناظرٌ إلى تلك التغيرات التي حصلت في أوروبا الغربية بعد عصر النهضة ومن ثمّ، عمّت جميع العالم. ويمكن تتبع الحدائفة على مستويين:

أولاً: الفكري.

الآخر: النتائج والآثار الموضوعية والخارجية والتحوّلات البنيوية التي تركتها وتركتها في مختلف أبعاد حياة البشر.

قد ذكروا للحدائفة في كلا المستويين خصائص متنوعة جداً؛ ولكن هنا سنشير إلى بعض السمات المتصلة بالأسرة والتي تركت أثرها عليها. وأول سمة هي، أنها جعلت مقابل «الثراء»؛ فهي لم تقبل برحابة صدر تلك الأمور الباقية من العادات الاجتماعية، أو الميراث الثقافي. ولذلك، لا ينبغي للأسرة أن تكون بوصفها ركناً أساساً للمجتمع التقليدي، محل اهتمام ورغبة من قبل الحدائفة.

ولكن لعل أكثر سمة تشكّل مدمكاً أساساً للحدائفة هي، النزعة الإنسانية². و«النزعة الإنسانية هي أسلوبٌ فكري يعطي الأصالة للإنسان وإلى شخصيته واستعداداته ورغباته على أي شيء آخر»³. وعلى الرغم من أن النزعة الإنسانية متوافقة مع الفردانية والجماعية؛ إلا أن التيار الغالب فيها قد برز على شكل الفردانية. وطبقاً لذلك، تم إعطاء الأصالة للإنسان الفرد وليس للإنسان الحاضر في الجماعة⁴. وعلى الرغم من أنه قد يكون الوجه الإيجابي للنزعة الإنسانية هو إعطاء الأصالة للإنسان، إلا أن وجهها السلبي هو إلغاؤها لله وحذف العلم الإلهي

1- إبراهيمي بور وزملاؤه، 1395، ص 49 إلى 53، بتصرف.

2- Humanism زرناس، 1397.

3- بيات، 1386، ص 39-40.

4- المصدر نفسه، ص 40.

من ميادين الحياة والأسرة من جملة تلك الميادين.

إنَّ العلمانيَّة التي تسعى إلى إلغاء الدين من ميادين الحياة الاجتماعيَّة وحصره في الحياة الفرديَّة والشخصيَّة، هي من آثار تلك النزعة الإنسانيَّة. وطبقًا للعلمانيَّة، إنَّ الأسرة هي محلٌّ من أجل الاجتماع العُرْفِي ولا يتجلَّى فيها حضور الاعتقادات والقواعد المعياريَّة الدينيَّة. ومن جهةٍ أخرى، أصبحت النزعة الإنسانيَّة هي منشأ الاهتمام بالفرد ونموُّ الفرديَّة. «الفرديَّة هي إحدى الأسس الرئيِّسة للحداثة وهي تُطلِّق على النظرة التي ترى الفرد على أنه أكثر واقعيَّة وأكثر أساسًا ومقدِّمًا على المجتمع ومؤسَّساته وبنائه، وتعتقد هذه النظرة بقيمة أخلاقيَّة وحقوقيةً عليا للإنسان. وفي النتيحة، تجعل ميول الفرد وأهدافه ونجاحه مقدِّمًا على المجتمع من أيِّ جهةٍ كانت»¹. وعندما دخلت أصالة الفرد إلى مجال الأسرة، فمن البدهي أن تتقدِّم رغبات أفراد الأسرة على رغبات الجماعة والأهداف الاسريَّة ومُتطلِّباتها. والجدير بالذكر أن النزعة الإنسانيَّة الجماعيَّة مثل الاشتراكيَّة وهي تيار حداثي غير مُهيمن، وعلى الرُغم من اهتمامها بالجماعة، إلا أنها لم تأخذ الأسرة على مَحْمَل الجدِّ، ولم تُعطِ الأهميَّة ذاتها للأسرة مثلما فعلت مع مؤسَّسة الاقتصاد، أو السياسة. وإلى جانب النزعة الإنسانيَّة والفرديَّة، تُطرح سماتٌ أخرى، مثل: الليبراليَّة والنزعة التحرُّريَّة. ويمكن النَّظر إلى الحرِّيَّة الفرديَّة بوصفها تقاطع ثلاثة طرقٍ تجتمع عندها النزعة الإنسانيَّة، والعلمانيَّة، والفرديَّة؛ وترخي بتجليَّاتها الخاصَّة على الأسرة. فإذا ما جعلنا الحرِّيَّة الفرديَّة إلى جانب أصولٍ مثل النَّفعية والنزعة إلى اللذة، والتي تمَّ التنظير لها بصفتها من خصائص الإنسان الحديث، فسوف نكون قد أكملنا فهمنا عن الإنسان الحديث.

والعقلانيَّة، أو العقلانيَّة الأداثيَّة هي أيضًا من جملة الخصائص التي قام من خلالها ماكس فيبر بتحليل المجتمع الحديث وتفسيره وعدَّ الفعل العقلاني هو ميزة ذلك المجتمع الجديد في مقابل الفعلين: العاطفي، والتقليدي². وعلى الرُغم من أن الفعل العقلاني مناسبٌ أكثر مع المؤسَّسات الرِّسميَّة، إلا أنه وجد إمكانيَّة الولوج إلى الأسرة وتنظيم أداء الأسرة على أساس ذلك النوع من الفعل. وفي تلك الحال، يمكن للأسرة أن تتشكَّل وتستمرَّ على أساس نوعٍ من تبادل المصالح، وإذا

1- بيات، 1386، ص 369-395.

2- كوزر، 1399.

ما انتهت تلك المصالح المتبادلة، فسوف تنتهي الأسرة بالانفصال. ومن الخصائص المهمة الأخرى للحداثة، والتي لولاها لما استطاعت الحداثة أن تصول وتجول كما حصل، هي نزعتها العلمية التي وفّرت السياق من أجل نمو العلوم التجريبية سواء الإنسانية أم الطبيعية، وتوسعة العلوم، وإيجاد التكنولوجيات الجديدة؛ إذ بسبب تلك الهيمنة والتأثير العميق الذي أوجده العلم وتكنولوجياته في الحياة، فقد عُدت الحضارة الجديدة هي التجلّي الموضوعي للحداثة. فالتحوّلات الصناعيّة، واتّساع أنواع الأعمال، وزيادة الوظائف الصناعيّة والخدماتيّة مقارنة مع الزراعة التي كانت تُشكّل محور الأسرة التقليديّة والممتدّة، كذلك تقسيم العمل المُعقّد، أدّت إلى تكوّن المؤسسات الرّسميّة التي بإمكانها السّعي خلف أهدافٍ عقلائيّة مُعقّدة، مثل: اتّساع الحضرة، وانتشار التعليم، والاهتمام الخاص بالعلم، وبالوصول على المعلومات. وكذلك، الاهتمام بانتشار نطاق الصّحة، والنّمُو السّكانيّ، وإمكان توسّع التّنقّلات الجغرافيّة والاجتماعيّة، والهجرة، والأشكال الجديدة للحكم،... كل ذلك من جملة التّغييرات التي أوجدت عملياً تغييراتٍ بنيويّة عميقة وواسعة النّطاق في المجتمع. ولقد أظهرت الحداثة شهيةً كبيرة من أجل إيجاد التغيير في كلّ شيء. ولذلك، ليس هناك من سبب أن تبقى الأسرة مستثناة وخارج دورة التغيير. ومن ثمّ، فإنّ أيّ تغييرٍ من التّغييرات الألفه الذكر قد أثر على الأسرة بنحو من الأنحاء.

فضلاً عن التّغييرات النّظريّة والفكريّة، فقد أوجدت الحداثة تغييراتٍ بنيويّة واسعة وعميقة. ويقول بودون وبوريكو حول عمليّة التّحديث (العصرنة) أنّها في أبسط تجلّياتها هي مثل عمليّة بثلاث خصائص: التنقل، والافتراق (التّمايز في المكانة والدور) والعلمنة¹. أمّا التّنقل فكان له تأثيرات واضحة على الأسرة؛ إذ يتمّ التّنقل على مستوى السّلع والأشخاص والمعلومات. وتحدث الهجرات لمختلف الأعمار والأجناس، ويمكن للأفراد أن يتحرّكوا صعوداً وهبوطاً في التّسلسل الهرميّ الاجتماعيّ، ونتيجة لذلك، تحطّمت الدوائر الأسريّة والنّسبيّة المغلقة السابقة، حيث كانت تعيش جميعها في مستوى واحد وتقسيم عمل محدود، وفي مكانٍ فيزيقيّ مُحدّد وكان المجتمع يتشكّل عموماً عن طريق المؤسسات الاجتماعية الأسريّة، ولم تعد الأسرة قادرة على البقاء في شكلها المنتشر سابقاً. وي طرح بارسونز نظريّة

الأسرة النووية على أساس تلك التّحرّكات والتّقلّبات الجغرافيّة والاجتماعيّة الممكنة ولكنها ضروريّة في المجتمع الجديد. أسرةٌ يمكنها التّكيف بمرونة ورشاقة مع الظروف المعيشيّة الجديدة وعدم حصر الأفراد في علاقات الأسرة الممتدّة ذات المساحة الفيزيقيّة المحدودة¹.

لقد كان هناك دائماً آراء وتياراتٍ تسعى دائماً إلى إضعاف الأسرة وانهارها. وذلك التّيّار الذي بدأ من أفلاطون، كان له أتباعٌ مثل جان جاك روسو، وغيره، وانتقل إلى ماركس وانغلز عن طريق هيجل الذي كان مُتأثراً بأفلاطون. لقد اهتمت الحركة النسويّة بنظريّات ماركس وآرائه وكلّهم كانوا ضدّ الأسرة بشكلٍ من الأشكال². وتبذل المجموعات المعارضة للأسرة الجهود لتحقيق سياساتٍ من قبيل تعريف الأسرة بنحوٍ مُضادٍّ لأهدافها؛ مثل: تشجيع عمل المرأة، وتقيح تربية الأولاد، والعمل في المنزل، وانتشار حضانات الأطفال المجانيّة وإتاحتها للعموم، ووضع عوائق أمام قانون الزواج، أو تسهيل الطلاق، وتقيح سياساتٍ ماليّةٍ ضدّ الأسرة³.

النّظرية

من جملة النّظريّات البارزة في مجال الأسرة، النّظرية الوظيفيّة البنيويّة التي من أبرز شخصياتها تالكوت بارسونز. وبناءً لهذه النّظرية، أولاً سوف تبقى الأسرة مستمرة بسبب ما لديها من وظائف من أجل أفرادها والمجتمع؛ وثانياً، ومن هذا المنظار البنيوي، ومع الأخذ في الحسبان النّظرية النّظميّة، فإنّ المجتمع عبارة عن كلّ متّصلٍ ببعضه؛ بحيث إنّ مؤسسات الاقتصاد والسياسة والتعليم في تفاعل مع مؤسّسة الأسرة وتتأثّر تلك المؤسسات ببعضها بعضاً. وفي النّظرية النّظميّة، من أجل أن تحفظ الأسرة توازنها وبقائها، تقوم بإدارة مدخلاتها ومخرجاتها في تفاعلها مع المؤسسات الأخرى ومن خلال ذلك وضمن تقبّل التغيرات والعناصر الجديدة، تعيد بناء نفسها⁴.

1- بودون، بوريكو، 1385، ص 617-618.

2- غاردنر، 1386، ص 95 إلى 103.

3- المصدر نفسه، بتصرّف، ص 108-109.

4- آزاد أرمكي، 1386، ص 20-28.

إذا حسبنا الحداثة، وفقاً للشرح الذي جاء في المقدمة، هي تبلور الشكل والبنية الجديدة وبنائهما لمؤسسات الاقتصاد، والسياسة والتعليم، ففي تلك الحال، وعلى أساس منطق الترابط والتطورات المؤسسية يمكن الانخراط في توضيح بعض التغييرات الأسرية. فإذا كانت مدخلات المؤسسات الأخرى إلى الأسرة خارجة عن المألوف وظهرت في شكل قوة تدميرية، يمكنها أن تمنع إعادة بناء الأسرة وتقودها إلى هاوية الانهيار؛ أو إذا ما تعهدت المؤسسات المتنافسة، وفقاً للتحليل الوظيفي، جميع وظائف الأسرة وفقدت تلك الأخيرة عملياً وضعيتها الوظيفية، فليس هناك من سبب لبقائها وصونها من قبل أفرادها. وفي نهاية المطاف، تبقى بوصفها مؤسسة صغيرة وضعيفة مع الحد الأدنى من الوظائف.

في ظل الترابط المؤسساتي وتفاعله، فإن كل المؤسسات التي أثرت بها الحداثة بشكل جذري، مثل التعليم، والسياسة، والاقتصاد، والإعلام، وبعض المؤسسات الثانوية الجديدة، مثل: مؤسسة الترفيه، تؤثر في الأسرة بنحو ما وتجعلها تابعة للحداثة. وفي هذا المجال، أدت الثقافة الحديثة أيضاً دوراً بارزاً في تغيير الأسرة والذي يمكن الإشارة إليه بالبنية الثقافية الحديثة. وفي المقابل، هناك ثلاثة أمور تعزز الأسرة أو تصونها، وهي:

أولاً: الأسرة نفسها التي تعمل بوصفها مؤسسة؛ وتشمل القواعد المعيارية والصواب التي تتفعل من أجل تأمين بعض الاحتياجات الأساسية ومن جملتها: الحاجات العاطفية، أو الإنجاب. وكذلك تشمل المواقف والأدوار الأسرية، مثل: الأمومة، والأبوة، والبنوة، والأخوة والجد،... والتي يقع على عاتق كل منها جانب من جوانب حفظ الأسرة بوصفها نظاماً ومؤسسة.

ثانياً: مؤسسة الدين التي تصون الأسرة من خلال عدد الزوج والأسرة أمرين مقدسين، من خلال بعض القواعد المعيارية والقيم بما في ذلك صلة الرحم والإحسان إلى أفراد الأسرة، وموارد أخرى...

ثالثاً: ما تبقى من ميراث ثقافي وصلنا من العصور التقليدية، مثل: مراسم إظهار الفرح عند الخطوبة والزواج، وإعطاء الشائبة الاجتماعية للأفراد المتأهلين،... وذلك الميراث هو سبب في تكرار وجود الأسرة والنزعة الأسرية وتثبيتها وتعميقها. على سبيل المثال، حتى الأفراد الذين يعيشون وفق (المساكنة) ويريدون الزواج رسمياً، فإنهم يُعطون أهمية خاصة لحفلة العرس ومراسمها.

لكن تلك التفاعلات المؤسسية، تتصاحب مع مستويات جزئية وفردية أيضاً؛ إذ عادةً ما يكون أفراد الأسرة فضلاً عن عضويتهم في الأسرة، منخرطين بالحد الأدنى في واحدةٍ من تلك المؤسسات الحديثة، ويؤدون عملياً دوراً وسطياً بين الأسرة وسائر المؤسسات، ويديرون مسألة حماية الأسرة، أو إيجاد تغيير فيها. وبسبب عضوية أفراد الأسرة الطويلة في المؤسسات الأخرى، يخضعون أيضاً لتنشئة تلك المؤسسات، ومن البدهي أن يحملوا معهم الأفكار الحديثة التي تلقوها من تلك المؤسسات إلى داخل الأسرة. ومن ناحية أخرى، يكبر هؤلاء الأفراد بكونهم أعضاء في داخل الأسرة، ويتعلقون بها؛ إذ يؤمنون احتياجاتهم الأساسية فيها ويُجربون فيها الكثير من اللحظات الهنيئة، والمحبة، والتواصل الحميم، والتضحية. وكذلك داخل الأسرة يحلون الكثير من مشاكلهم. والأسرة بالنسبة إليهم، في كثير من الأحيان، هي محلّ محبوب ومثير للذكريات ويثقون بأفرادها. في النتيجة، تحتل الأسرة والنزعة الأسرية أهمية عالية بالنسبة إليهم، ويعدون أنفسهم ملتزمين أمامها وحاضرين للإقدام من أجل حمايتها. إن مثل هؤلاء الأعضاء، الواقعون بين مؤسسة الأسرة وبالحد الأدنى بين مؤسسة أخرى، كما سبق وتمت الإشارة، يشكلون عنصراً مهماً في تحديد كيفية المواجهة مع الأسرة؛ بحيث إما أن يثبتوا قواعدها المعيارية وسائر أبعادها الأخرى ويكررونها، وإما أن يغيرونها بما يتناسب مع ظروف المؤسسات الأخرى، أو يشمئزون منها فيتركونها ويجعلونها عرضةً للانهايار والتلاشي.

يُظهر هؤلاء الأفراد ردود فعل أمام تغييرات الأسرة والظروف الجديدة بحسب العقلانية، والتجارب، ومستوى التدين، والمعارف،... وقد يقبلون بعض التغييرات ويرفضون أخرى. مثلاً، من الممكن أن يُظهروا حساسية في الحفاظ على أصل مراسم العرس، في حين قد يُقللون من أهمية مراسم الصداق، أو مثلاً وبمقتضى الظروف الاقتصادية الجديدة قد يقبلون بتغيير مكان سكن أولادهم الذين تزوجوا حديثاً ويساعدونهم في إعداد المسكن الجديد، ولكنهم يحاولون الإبقاء على علاقاتهم بأشكال مختلفة فيستجيبون بذلك لاحتياجاتهم العاطفية. بشكل عام، إن تلك العملية، والتي تشمل التفاعلات المؤسسية ووساطة الأفراد ذوي الدورين بين كونهم أعضاء في الأسرة ومواطنين في المجتمع الحديث، سوف تُختتم إما بإعادة بناء الأسرة، أو بانهايارها.

تغييرات الأسرة، إعادة بناء أم انهيار

بدأت تغييرات الأسرة تدريجيًا من أوروبا الحديثة وانتشرت تقريبًا في سائر العالم بوصفها أنموذجًا واحدًا. إنَّ الأنموذج الجديد الذي ظهر في أوروبا تمثّل في «انخفاض مُعدّل المواليد، والتأخّر في سنّ الزواج، وارتفاع سنّ الوالدين في أثناء إنجاب الولد الأوّل، ووجود أبناءٍ أقلّ في كلّ وحدةٍ أُسرِيّة، ونموّ مُعدّل الطلاق، والوالدة/المنفردة، والزواج المدني»¹. وسنحدّد في هذه المقالة، وضمن تصنيف التّغييرات الحاصلة في الأسرة علاقة تلك التّغييرات بإعادة بناء الأسرة وانهارها.

اليوم، حلّ على نطاقٍ واسعٍ الاستقلال في اتّخاذ القرار من أجل الزواج بناءً على الحُبّ الرّومانسيّ والمصلحة الفرديّة بدلًا من المصالح الأُسريّة. إنَّ نموّ الفرديّة وتحوّل الأفراد إلى مواطنين مستقلّين يميّزون مصالح حياتهم وعملهم عن مصالحهم الأُسريّة، أدّى بشكلٍ مُتزايدٍ إلى الاهتمام بالمصلحة الفرديّة، وإلى الاستقلال في اتّخاذ قرار الزواج. ومن ناحيةٍ أُخرى، أوجدت الحداثة حضارةً ذات اتّجاه مادّيٍّ ومُحفّزٍ للغريزة، واهتمّت الحداثة بشكلٍ كبيرٍ بالغريزة الجنسيّة بصفها غريزة مهمّة. وعَدَّ بعض المُنظرين من أمثال فرويد تحريرها ضروريًا للبشر. وقد أدّت الثورة الجنسيّة في ستينيات القرن الماضي إلى إبراز هذه القضية بشكلٍ لافت. ما أدّى إلى أن أصبح تأمين الغريزة الجنسيّة منفصل عن الزواج، ومتاح من خارج إطار الزواج، وكان ذلك من جملة أسباب التّأخّر في سنّ الزواج، وحتى في عدم الرّغبة بالزواج. وهناك أسباب أُخرى لتأخير سنّ الزواج مثل: الحاجة إلى التّعليم الطويل الأمد، وتحصيل التّخصّص من أجل الوظائف والأعمال الجديدة، وخدمة العلم، وتوسّع ظاهرة البطالة التي حصل جزءٌ منها؛ بسبب تحديث طرق تأمين المعاش، والصعوبة أكثر في اختيار الزوج؛ ذلك أنّ خيارات الانتقاء لم تعد مُحدّدة مسبقًا مثل الماضي، وكذلك صعوبة التّعارف بين الطرفين، أو بين الأُسرتين، وتبادل الثقة بينهما في المدينة بعكس القرية والبيئات التّقليديّة.

التّغيير الآخر الذي حصل في تشكّل الأسرة والزواج، هو اختيار الزوج من خارج دائرة الأقارب. فنتيجة الهجرة إلى المدن والبلاد المختلفة، انفصل محلّ العمل عن مكان المنزل. فمع الحياة الحضريّة، وتباعداً أماكن سكن أفراد العشائر

والدين الواحد؛ بل وحتى بين الأقارب، أدى ذلك كله أولاً إلى ابتعاد الأفراد عن بعضهم لناحية المسافة الفيزيائية وكذلك الفكرية والنفسية. ومن ثم، انخفضت إمكانية اختيار الزوجة من داخل دائرة الأقارب، وثانياً إلى تقرب هؤلاء الأفراد أنفسهم من مجموعاتٍ جديدة، مثل: الزمالة في الصف، والعمل، والسكن؛ ما وفر الأرضية لاختيار الزوجة من خارج دائرة الأقارب.

أما حول علاقة تلك التغييرات بإعادة تجديد الأسرة، أو انهيارها، فيمكن الإشارة إلى أن الفردانية والاستقلال في اتخاذ قرار اختيار الزوج وتشكيل الأسرة، تتماشى مع الهوة بين الأجيال والاختلاف في الرغبات والاتجاهات بين الأولاد والوالدين. ولكن قد يؤدي ذلك، في الوقت نفسه، إلى ظهور تحديات خطيرة - أحياناً - بين الوالدين وبين الابن المتزوج وزوجته.

بالنسبة إلى عدم تعارض المصالح الفردية مع المصالح الأسرية، فقد بات عمل كل واحد من الأبناء يفرض عليهم السكن في مدنٍ مختلفة. ومن ثم، فإن اقتصاد الأسرة لم يعد مرتبطاً بحضور الأبناء وعملهم في محل سكن أسرة الوالدين. لذا، لم يعد الاهتمام بالمصلحة الفردية عند اختيار الزوجة يضر بالمصالح الأسرية، بل بات هذا الاختيار ينفع المصالح الفردية ومصالح الأسرة الجديدة والنواتية.

إن اختيار الزوجة من خارج دائرة الأقارب هو أيضاً نوعٌ من التكيف مع الظروف الجديدة. فالحياة الحضرية والهجرات والتعدّات الثقافية واندماج الأقاليم والثقافات المختلفة في البيئات الجديدة، لم يعد يُوفّر بالضرورة إمكانية اختيار الزوجة من داخل دائرة الأقارب كالسابق، ولم يعد في ذلك حتى مصلحة أحياناً بالنسبة إلى شخصين مهاجرين وزملاء في العمل ويعيشان في مدينة بعيدة عن أسرتهما، وقد بات بإمكانهما الاختيار، والفهم المتبادل، وتأسيس حياة مشتركة جيدة مقارنةً مع الزواج من الأقارب الذي كان سائداً في السابق. على أي حال، إن اختيار الزوجة من خارج الأقارب هو تكيف مع الظروف الجديدة. ومن منظور فلسفة الأسرة الإسلامية والمعايير والقيم الإسلامية، لا يوجد عموماً توصية خاصة حول اختيار الزوجة سواءً من خارج أم من داخل القبيلة أو المدينة أو الثقافة... ولكن من حيث إن الهدف النهائي هو تسهيل الارتقاء المعنوي، فإن اختيار الزوجة من خارج دائرة الأقارب في ظل الظروف الجديدة له استثناء واحد، وهو أن لا تكون الزوجة من خارج الدين وأحياناً من خارج

المذهب. وسبب ذلك هو التأثير العميق للزوجين على بعضهما، والذي يمكن أن يُخلّ بالهدف النهائي للزواج، فيصبح حينئذٍ سبباً لانحراف أفراد الأسرة معرفياً ومعنوياً.

أما بالنسبة إلى الرومانسيّة والعشق بوصفهما معيارين أساسين في اختيار الزوج، فينبغي لنا القول: إنّ صفة المحبّة هي من الصّفات الفطريّة التي وهبها الله للإنسان، والتي تشجع على الزواج وتُقوّي الأسرة، وهي جزءٌ من الأهداف الأوليّة لتشكيل الأسرة في فلسفة الأسرة الإسلاميّة. ولكن إيلاء الحدائثة وثقافتها هذا الأمر اهتماماً شديداً وبشكلٍ مفرط قد سبّب عوارض سيّئة على الأسرة، حتى إنّ وفّر أرضيات انهيارها أيضاً وبطرقٍ مختلفة، فضلاً عن تأثيره في نسيان الهدف الغائي للأسرة الإسلاميّة؛ إذ إنّ ترافق العشق والرومانسيّة مع الغريزة الجنسيّة، وانتقال ذلك الى خارج أطر الزواج، والتوجّه إلى الحُبّ الثلاثي الأطراف، وتأمين الحاجات الجنسيّة بعد الزواج من خارج إطاره، وطلب التّنوّع الجنسيّ،... كلّ ذلك أدى إلى ظهور مجموعة من القضايا هي مصاديقُ لانهيار الأسرة، أو لإضعافها بالحدّ الأدنى، مثل: عدم الرغبة في الزواج، أو التأخير في سنّ الزواج، أو عدم الالتزام أمام شريك الحياة والشريك الجنسيّ، أو توتراتٍ عائليّة تكون شديدة في بعض الأحيان، أو زيادة حالات الطلاق،...

في الوقت نفسه، يُعدّ مقداراً من تأخير سنّ الزواج نوعاً من التّكيف مع الظروف الجديدة من أجل اكتساب الجهوزيّة التّخصّصيّة للحصول على العمل، كما يوفّر أيضاً أرضيّة من أجل اكتساب البلوغ الاجتماعيّ للحياة في مكانٍ جديدٍ ومستقل. إنّ زواج الفتاة في سنّ مُتدنيّة ودخولها إلى عائلةٍ مُمتدّة، وتحت رعاية والدة الزوج وإشرافها أمرٌ ممكنٌ، ولكن دخولها إلى أسرةٍ نواتيّة مُستقلّة في سنّ مبكرة، هو أمرٌ صعبٌ وله تبعاتٌ سلبية.

مع ذلك، ينبغي الالتفات إلى أنّ الحدائثة وبسبب عدم جعلها الأسرة في سُلّم أولوياتها، لم تنظم سياساتها التعليميّة، أو المهنيّة على أساس الأسرة؛ بل تسعى إلى تطويع الأسرة لمصلحتها من دون مراعاة مقتضياتها. وهناك بعض الحلول التي يمكن أن تساعد في عدم ارتفاع سنّ الزواج وتحمي الأسرة، مثل: تقصير مدّة التعليم في المراحل الدّراسيّة المختلفة، وإلغاء المواد غير الصّوريّة، أو إرجائها إلى ما بعد الزواج، وعرضها بطرقٍ وأساليب تعليميّة حديثة أخرى، أو إجراء التعليم في

أثناء الخدمة وغير ذلك من الطُّرُق والحلول...

أما في ما يخصُّ انتهاء الأسرة، فإنَّ الأنموذج البارز لذلك هو الطُّلاق الذي تؤيِّد الإحصاءات ارتفاع مُعدَّلاته في مختلف الدول. وبشكل عام، هناك مجموعة من التَّغييرات التي تَمَّت الإشارة إليها في هذه المقالة، تؤثر في زيادة الطُّلاق. فعوامل من قبيل نُموِّ الفرديَّة، وطلب الاستقلاليَّة، والنزعة النَّفعية الشَّخصيَّة، وطلب التَّنوع الجنسي، وعمل المرأة واستقلالها المالي، وتفويض وظائف الأسرة إلى مؤسَّسات أُخرى، وانخفاض تبعيَّة الأفراد للأسرة... كلُّ ذلك زاد من نسبة الطُّلاق، وهو المصداق الأبرز لانْهيار الأسرة. وعلى الرِّغم من أنَّ الطُّلاق جائز في فلسفة الأسرة الإسلاميَّة، ولكنَّه مُدانٌ بشدَّة؛ لأنَّه سبب خسارة الكثير من المصالح والأهداف التي تمَّ أخذها في الحِسبان في فلسفة الأسرة الإسلاميَّة.

هناك علاقة مباشرة بين طول عمر أفراد الأسرة وخاصَّة المرأة والرجل وبين طول عمر الأسرة وبقائها، أو انهيارها. ففي العالم الحديث، ونظرًا إلى تحسُّن الصِّحَّة، وعلاج العديد من الأمراض، انخفض مُعدَّل وفيات أفراد الأسرة ووفيات الأمهات الحوامل، أو حديثي الولادة، وما إلى ذلك، وقد أسهمت هذه الأمور بشكل كبير في الصِّحَّة البدنيَّة، وفي طول عمر الأسرة. وفي مقابل ذلك، تسبَّبت بعض أنماط الحياة الحديثة في الإضرار بالجسم، أو بزيادة مُعدَّل الوفيات؛ مثل: بعض الأطعمة الصُّناعيَّة، وحوادث السيَّارات، والحروب الجديدة واسعة النِّطاق، وأسلحة الدِّمار الشامل، وما إلى ذلك. لكن بشكل عام، إنَّ الأمل بالحياة آخذٌ في الارتفاع وهذا مرتبطٌ بشكل مباشر بزيادة مُتوسِّط العمر المُتوقَّع للعائلات، خاصَّة وأنَّ المتزوِّجين في سنِّ أكبر أقلَّ عرضةً للطُّلاق. إنَّ زيادة مُتوسِّط العمر المُتوقَّع للأفراد ومن ثَمَّ، زيادة مُتوسِّط العمر المُتوقَّع للأسرة يتوافق أيضًا مع علم الإنسان الإسلاميِّ والفلسفة الإسلاميَّة للأسرة. لقد اتَّخذ الإسلام مبدأ بقاء الحياة، وبذل الجهد لحماية الحياة وطول العمر من أجل توفير المزيد من الفرص لكَمال الأفراد.

التغيير في بداية تشكّل الأسرة وإنهائها واتجاه التغيير

الاتجاه التغيير: الانهيار	الاتجاه التغيير: إعادة البناء	التغيير في بداية تشكّل الأسرة وإنهائها	
-	+	الاستقلال في اتخاذ القرار	1
-	+	القرار بناء على المصلحة الفردية وليس الأسرية	2
+	+	الزيجات الرومانسية	3
+	+	التأخير في سن الزواج	4
-	+	اختيار الزوجة من الخارج	5
+	-	الطلاق	6
-	+	زيادة الأمل بالحياة وطول العمر	7

التغيير في بنية الأسرة: إعادة بناء أم انهيار

سنتبّع التغيير في بنية الأسرة ضمن قسمين: «التّركيب والحجم» و «علاقات أفراد الأسرة».

1. تركيب الأسرة وبعدها:

من التغييرات المهمة ذات الصلة بتركيب العائلة وحجمها، استبدال الأسرة الممتدة بأسرة نواتية التي حدثت على أثر تقسيم العمل الجديد، السكن في المدينة، تسهيل التنقل الجغرافي والاجتماعي... وفي الواقع، كما أن الإقامة في مكان واحد، وتشكيل المجتمع الزراعي قد أوجد الأسرة الممتدة، فإن تشكّل المجتمع الصناعي أدى إلى ظهور الأسرة النواتية. وبعبارة أخرى، إن الأسرة النواتية هي من نتائج الحداثة. والالتفات إلى خصائص الأسرة النواتية التي تشمل جيلي الوالدين والأبناء، أمرٌ منطقيٌّ لتوضيح الكثير من التغييرات الحاصلة في الأسرة. فالأسرة النواتية هي إعادة بناء جديد للأسرة في ظلّ ظروف الحداثة؛ إذ كان أمام

الأسرة في ظلّ تلك الظروف خياران: إمّا أن تختفي وإمّا أن يُعاد إحيائها وبنائها على شكل أسرة نواتية؛ لأنّ البيئات الحضريّة الجديدة وتقسيم العمل المطروح في المجتمع الصّناعي، لا يُتيحان إمكانيّة العيش في قالب الأسرة المُمتدّة بشكلها التقليديّ. فالأسرة النواتية على الرّغم من أنّها مفروضة من الحداثة، وقد تغيّر حجمها ووظيفتها، فإنّها تُعدّ من اختيار الوالدين من أجل بقائها في ظلّ الظروف الجديدة، مثل: نزوح أولادهم إلى المدينة والإقامة فيها. مع ذلك، فقد نتج من تلك الأسرة النواتية عيوب ومشاكل؛ من ذلك - على سبيل المثال - عدم إمكان تأمين الاحتياجات العاطفيّة كما في السّابق. ومع التغيّر في تركيب الأسرة وحجمها، يمكن الإشارة إلى انخفاض عدد الأولاد، والتأخير في الإنجاب وحتّى عدم الرغبة بالإنجاب مُطلقاً والتي كان لظروف الحداثة تأثير في إيجادها بنحو ما. ويتّجه ذلك كلّ إلى التقليل من حجم الأسرة وتقليصها. ويمكن أن يكون هذا أحياناً مصداقاً للمرونة والتكيّف مع الظروف، ولكن عندما يتخطى حدّاً ما فيمكن أن نتّجه نحو أسرة ناقصة؛ بل وحتّى انهيارها. مثلاً إذا ما انخفض عدد الأبناء ليصل إلى ما دون خط إيجاد الخلف (العقب)، أو حتّى عدم إنجاب الأطفال، فسوف تواجه قضيّة التكاثر، وبقاء الذرّيّة التي هي أحد الوظائف الرئيّسة للأسرة، وتحتلّ أهميّة بالغة في فلسفة الأسرة الإسلاميّة، خطراً جديّاً.

من ناحية أخرى، إنّ زيادة الحجم الأسري، والذي يحدث بشكل أساس من خلال زيادة عدد الأبناء، يزيد من أنواع التّواصل بين أفراد الأسرة، على عكس قلة أفراد الأسرة. هذا في حين أنّ أصل التّواصل في الأسرة والمجتمع البشري هو معيار مهمّ للحياة الاجتماعيّة وتأمين الاحتياجات العاطفيّة، والماديّة... لذلك، تُعدّ الأسرة النواتية من هذه الناحية فاقدة للغنى الكافي، وتبعث على النقص في أداء بعض الوظائف الأخرى، مثل: الوظيفة العاطفيّة، أو التنشئة الاجتماعيّة.

إنّ تركيب الأسرة أمر مهمّ من منظارٍ آخر. فاليوم، وفي ظلّ نموّ الفردانيّة، والتعدّدية، وطلب التنوّع، وإذكاء الغريزة، وانتشار الاتّجاهات ذات النزعة الإنسانيّة والعلمانيّة، وازدياد معدّلات الطّلاق... قد ازدادت أنواع الأسرة البديلة مثل: زواج المثليين، والزواج المدني، والحياة المشتركة، والعيش بعزوبيّة، والعيش الجماعيّ، وكذلك الأسر ذات المُعيل الواحد، أو الأسر المشتركة، والأسر ذات الأولاد بالتبني. ونظرًا إلى التعريف الذي تمّ تقديمه للأسرة وفلسفة الزواج، فإنّ هذه الموارد مثل:

زواج المثليين، أو العيش بعزوبية هي من مصاديق انهيار الأسرة. والموارد الأخرى مثل: الأسر ذات المعيل الواحد، أو المشتركة هي من الأسر الناقصة وبنحو ما هي مُعرضة للتضرر والتوتر؛ بحيث إنه لو أردنا جعلها ضمن مجموعة إعادة البناء أو الانهيار، فمن المناسب أن تتخذ مكانها في المجموعة الأخيرة كونها في معرض الانهيار.

التغيير في البنية (التحول في التركيب والحجم) واتجاهها

الاتجاه: الانهيار	الاتجاه: إعادة البناء	التغيير في التركيب والحجم	
-	+	تشكل الأسرة النواتية	1
+	-	عدم الرغبة بالإنجاب مطلقاً	2
+	-	التأخير في الإنجاب	3
-	+	الانخفاض النسبي لعدد الأولاد مقارنةً مع الأسرة الممتدة	4
+	-	انخفاض عدد الأبناء حتى تحت مُعدّل الخلافة	5
+	-	نمو الأسر الناقصة: المشتركة، ذات المعيل الواحد	6
+	-	نمو أنواع الأسر المنافسة: المثلية، المدنية أو المساكنة، العزوبية	7

2. العلاقات الأسرية:

يمكن تتبع العلاقات داخل الأسرة بالحد الأدنى ضمن ثلاثة مستويات: العلاقات بين الزوجين، وعلاقات الوالدين بالأبناء، وعلاقات الأبناء ببعضهم بعضاً؛ والتغيير الأعظم نتيجة الحداد قد حصل في القسم الأول. ولكن من حيث نوعية العلاقات، يمكن تتبع التغيير في العلاقات على شكل طيف، ومن جملة ذلك:

الأول: استبدال علاقات السُّلطة من السُّلطة الذكوريَّة العموديَّة بالعلاقات الأفقيَّة والثنائيَّة.

الثاني: استبدال العلاقات ذات النِّزعة الأُسريَّة والجماعيَّة بالعلاقات ذات النِّزعة الفرديَّة.

الثالث: استبدال العلاقات العاطفيَّة بعلاقات قائمة على العقلانيَّة الأدايَّة، النَّفعيَّة والتَّبادليَّة.

لقد أثرت العديد من العوامل الحديثة على التغيير في العلاقات بين أفراد الأسرة، والتي من جملتها: نموُّ الفرديَّة، العقلانيَّة الأدايَّة، نموُّ النظرة إلى الإنسان بصفته موجوداً يبحث عن المنفعة والربح، المطالبة بالمساواة وإنكار تدخُّل النوع الجندري في ممارسة السُّلطة، إنكار تقسيم العمل المنزلي على الرِّغم من تأكيد تقسيم العمل الاجتماعي، نموُّ مستوى تعلُّم النساء، وأبناء الأسرة، وأمثال ذلك،... ولكن يمكن توضيح نسبة تلك الأنواع الثلاثة من التحوُّلات مع إعادة بناء الأسرة، أو انهيارها وإضعافها، على الشُّكل الآتي:

بالنسبة إلى بنية علاقات السُّلطة، فإنَّ حسبنا العلاقات العموديَّة التَّقليديَّة تعني الاستبداد الذكوري، في هذه الحالة سوف تقع العلاقات الأفقيَّة ضمن مسار رفع أحد آفات الأسرة في حال إسهامها في منع استبداد الرجل وظلمه للمرأة. وفي الواقع، تكون قد شكَّلت الحداثة هكذا فرصة من أجل تحسين وضع الأسرة. كما أنَّه في المجتمع المعاصر وبسبب نموِّ العلم في مختلف المجالات واتِّساع رقعة الفروق الفرديَّة، سيتمكَّن كلُّ واحد من أفراد الأسرة من امتلاك معلومات مناسبة في سياقاتٍ مختلفة، وستفيده في اتِّخاذ القرارات المناسبة والصَّحيحة داخل الأسرة. وستوفِّر هذه المسألة أرضيَّة الاهتمام بالمشورة وبآراء أفراد الأسرة الآخرين حتى الأبناء والذي يُعدُّ أصلاً إسلامياً، ومُتوافقاً مع رُوحية الإنسان المؤمن في طلب الحق والإنصاف؛ وكذلك سيوجد سلطة مختلفة وأكثر إسلاميَّة في الأسرة تتمتَّع بجانب عقلائيٍّ أكثر وضوحاً. وهذا أمرٌ يحصل الآن عملياً في الأسر المُتديِّنة والمعاصرة. فضلاً عن ذلك، في الأسر التَّقليديَّة وبسبب الفهم غير الصحيح لسلطة الرجل، لحقت بعض المظالم بحق المرأة وسُلبت منها بعض الحقوق. ومن النِّماذج على ذلك، ضرب المرأة وشتمها وهذا الأمر قطعاً لا يوافق عليه الشرع المُقدَّس. وفي ظلِّ نموِّ الفرديَّة والاستقلاليَّة، نادراً ما سيتمكَّن هذا النوع من

المظالم وسلب الحقوق من الظهور. ولكن مع ذلك في العالم الحديث، ونظرًا إلى ترافق الفردانية مع نمو النزعة الإنسانية والنظرة النفعيّة والعقلانيّة الأدايتيّة، فقد وجد العنف المنزلي سببًا له للظهور والانتشار في أنحاءٍ مختلفة، وتشير بعض الإحصاءات في هذا المجال إلى وجود مثل هذه الأضرار في الأسر الحديثة في أكثر الدول المتقدمة على مستوى التحديث والعصرنة.

بشكل عام، من منظور الأسرة الإسلاميّة وفلسفتها، توفر الأسرة الجديدة من بعض الجهات الأرضيّة أكثر لتحقق أسرة إسلاميّة. كما أنه في بحث السُلطة الأسريّة، لا يقبل الإسلام النظرة العموديّة التقليديّة ولا الأفقيّة الحديثة؛ بل يوصي بنوع من العلاقة القطريّة، أو العموديّة المتعادلة؛ بحيث يكون الرجل مديرًا للأسرة والمرأة مديرةً للمنزل¹، وفي الوقت نفسه يكون كلٌّ منهما ملزمًا بمراعاة العدالة، واللطف، والإيثار وحُسن الأخلاق والابتعاد عن أي نوع من الظلم والإجحاف في مواجهة سائر أفراد الأسرة. ويعتقد الإسلام أن المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في جميع الجهات أمرٌ مخالفٌ للفروق الجسميّة والرُوحية للمرأة والرجل، ولذلك، لن تؤدي المساواة الكاملة على المدى الطويل إلى تشكيل أسرة منسجمة وبوظائف عليا.

ولكن من حيث تحويل العلاقات داخل الأسرة من علاقاتٍ أُسريّة إلى علاقاتٍ فرديّة، فإنّ نموّ حدٍّ من الفردانيّة والاهتمام بأفراد الأسرة واحترامهم، وملاحظة الفروق الفرديّة فيها هو أمرٌ مطلوبٌ ويصبّ في مصلحة الأسرة على المستوى الكلّي. وأن يتمكن أفراد الأسرة من الحضور في المسائل المتنوعة ذات الصلة بالأسرة وفي مختلف مراحل اتخاذ القرار، فذلك يدلّ على مستوى من البلوغ الفرديّ لدى أفراد الأسرة ويحسن بشكل عام من قرارات الأسرة. وتتضاعف أهميّة هذا الأمر خاصّةً عندما يؤخذ في الحسبان مستوى التعليم لدى أفراد الأسرة في هذا العالم الجديد، ويمكن رؤية أسر ذات جودة أفضل ممّا كانت عليه في الماضي. وفضلاً عن النّقاط التي أثيرت في فلسفة الأسرة، فإنّ الشخص المنشود دينيًا هو ذلك الشخص الذي يمكنه من تشخيص خيره وشره والعمل وفقًا لذلك²، وفي النهاية، إنّ هذا الإنسان هو من سيكون مسؤولاً عن أفعاله ولن يحمل أوزار

1- متقي هندي، 1401ق، ج6، ص22.

2- ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الآية 3، الإنسان/76].

أعماله أشخاصاً آخرين ومن جملتهم الوالدين¹.

بعبارة أخرى، على الرغم من أن مراعاة المصالح الجماعية والأسرية مهمة للدين، إلا أن الشخص الذي يكون حاضرًا على مستوى الأسرة، أو المجتمع وغير قادر على اتخاذ أي نوع من القرارات، لا يُعدُّ دينيًا هو الإنسان المنشود. وهكذا، لا يمكن للأسرة التقليدية من حيث شدة نزعتها الجماعية أن تكون الأسرة الإسلامية المنشودة بالضرورة؛ بل إن الاهتمام المتزامن بالفرد والجمع هو النموذج الأكثر ملاءمة مع نموذج المعيشة الإسلامية². كما أن الأسرة ذات الأصالة الفردية ليست هي الأسرة الإسلامية المنشودة. ومن منظار التكيف مع ظروف الحداثة، ومع ملاحظة نمو الفردانية في مؤسسات أخرى، إذا لم تقبل الأسرة هذا المستوى من التغيير، فلا يمكنها أن تجعل أفرادها الذين يواجهون الفرص الفردية في المؤسسات الأخرى يتماشون معها، ومن ثم، سوف تتضرر كل الأسرة. وكل هذا التأكيد على الاهتمام بالفرد في الأسرة، بشرط أن يؤخذ في الحسبان مصالح الأسرة أيضًا وأن تكون الفردانية في خدمة النزعة الأسرية. هذا في حين أن إعطاء تيارات الحداثة المهيمنة الأصالة للفرد إلى الحد الذي ينشأ فيه الأفراد، في كثير من الأحيان، على الأنانية والنزوع نحو اللذة واللامبالاة بالأسرة، يلحق الكثير من الأضرار بالأسرة. وتبرز هذه القضية أكثر بين المتزوجين حديثًا على وجه الخصوص، وهي منشأ للعديد من الخلافات والطلاق في نهاية المطاف. وكذلك ينظر الأولاد إلى أنفسهم بأنهم الأساس والأصل، ويعتقدون الأسرة والوالدين بصفتهم خدامًا لهم. إن هذا المسار سيؤدي أيضًا إلى إخراج الأسرة من الوضعية المتوازنة والمترافقة مع الإشباع.

أما بالنسبة إلى تحويل العلاقات العاطفية إلى علاقات نفعية وتبادلية، فإن النقطة المهمة هي أن الاحتياجات العاطفية والحاجة إلى العلاقة مع الأفراد الموثوقين هي من جملة الاحتياجات البشرية الأصيلة التي تعمل الأسرة على تأمينها بشكل واسع حتى في العالم الحديث، فهذا الأمر هو أحد الوظائف المهمة للأسرة. ولكن الحداثة التي أحد أوجه تمايزها وفقًا لماكس فيبر هو نمو العقلانية الأدائية والحسابية، أدت إلى دخول منطق المحاسبة تدريجيًا في العلاقات الزوجية تحت

1- ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [الآية 164، الأنعام/6].

2- مؤشرات الأسرة المنشودة في الإسلام: بحث النزعة الفردية والجماعية.

تأثير هذا التفكير الأداتي النَّفعي في مختلف شرائح المجتمع. وهذا ما يجعل الزواج تبادلاً، أو معاملة مثلما تعطي شيئاً وتأخذ شيئاً آخر. وإذا لم يكن للتبادل مصالح ضرورية فسوف تصبح هذه الحياة غير مُجدية وغير مثمرة ويصبح سبب بقائها موضع تساؤل. في ظل مثل هذه الحياة، ينخفض مستوى ثقة بين الطرفين وتُثار بشكل خطير بالنسبة إلى كلٍّ منهما مخاطر الطلاق، وميل الزوج/ة إلى شخصٍ آخر، والخوف من إنجاب الأطفال بسبب القلق من الطلاق، خاصة في السنوات الأولى من الحياة المشتركة.

التغيير في البنية (التحول في العلاقات) واتجاهه

الاتجاه: الانهيار	الاتجاه: إعادة البناء	التغيير في العلاقات	
-	+	تغيير العلاقات العمودية المُستبدّة إلى الأفقية العادلة	1
+	-	تغيير العلاقات العمودية الى أفقية (عدم الاهتمام بالفروق بين المرأة والرجل)	2
-	+	نمو الفردانية في خدمة الأسرية ونمو الاستعدادات الفردية لأفراد الأسرة	3
+	-	نمو الفردانية مقابل الأسرية	4
+	-	انتشار العلاقات النَّفعية مقابل العلاقات العاطفية	5

التحول في الوظائف: إعادة بناء أم انهيار

تقوم الأسرة بوظائف عدّة؛ أولى تلك الوظائف تأمين الحاجة الجنسية، وبعد ذلك الإنجاب، وبقاء النسل، ومن ثمّ، رعاية الأبناء ودعمهم، كذلك دعم الزوجين لبعضهما، وكذلك رعاية المُسنين في الأسرة. وتشمل كذلك مراحل نمو الطفل وتربيته وتنشئته، وكذلك ضبطه والإشراف عليه وتعليمه. إضافة إلى تأمين الحاجات المادية والاقتصادية، والحاجات العاطفية لأفراد الأسرة، فضلاً عن الوظيفة الإنتاجية

والاقتصادية للأسرة لتأمين حاجات أفرادها. ولا يخفى أنّ الأسرة كانت في الماضي تعمل بمثابة مؤسسة اقتصادية أيضًا. وكانت وظيفة الأمن والحماية أيضًا جزءًا من وظائف العائلة الممتدة. وكانت الأسرة إلى جانب ما ذكر، وبحسب مكانتها ومنزلتها، تنقل هذه الأمور إلى أفرادها الجُدد.

ولكن على أثر الحداثة، وبسبب التغيرات الاجتماعية وزيادة قدرات المؤسسات الأخرى وإمكاناتها، فإنّ قسمًا كبيرًا من هذه الوظائف قد انتقل نسبيًا إلى هذه المؤسسات؛ ما أدى إلى فقدان الأسرة لمكانتها السابقة وانضوت الأسرة تحت هيمنة تلك المؤسسات، التي لم تتمكن، في الوقت نفسه، على الرغم من قدراتها أن تقوم بجميع وظائف الأسرة، فضمنت الأسرة بقاءها من خلال المحافظة على بعض وظائفها.

مثل تأمين العلاقات الجنسية وتنظيمها بشكل رسميّ منحصرًا بالزوج والزوجة وضمن إطار الزواج؛ ولكن بعض خصائص الحداثة، مثل: الاهتمام بالأمور الماديّة، وإيقاظ الغرائز، واللذة، والنزعة الإنسانيّة، وإنتاج وسائل منع الحمل، والثورة الجنسيّة، والحركة النسويّة، أدى إلى تشجيع العلاقات الجنسيّة خارج إطار الزواج؛ ما أدى إلى حصول مشكلات أخلاقيّة وتوترات بين الزوجين بعد الزواج، وإلى إضعاف الأسرة؛ بل وحتى انهيارها.

من خلال تغيير الحداثة لبعض المفاهيم، مثل: تعزيز الرفاهية المفرطة، والاستهلاك، وترويج النظرة اللإنجابيّة إلى الطفل، تراجع الرغبة بإنجاب الأولاد، وجعلت بقاء النسل عرضة للتهديد. وكما أنّ الإنجاب من خارج إطار الزواج قد أصبح شائعًا بكثرة في بعض الدول الأوروبيّة، فقد انخفضت بسببه نسبة الالتزام بتربية الأولاد، وتأمين احتياجاتهم، وتزايدت مشاكل هويّة الأطفال، وغير ذلك.

أمّا وظيفة التربية والتنشئة الاجتماعيّة وأيضًا الدعم والرعاية فقد تمّ تسليمها في بعض مستوياتها إلى الحضانات، ودور التربية والأيتام، ودور العجزة... وفي هذا المجال، من المهمّ الالتفات إلى أنّ الحداثة قد أوجدت بنى، مثل: المؤسسات والمراكز الفعّالة في الاقتصاد والتي تُشير شهية كبيرة لتكاثرها وتوليد المداخل منها. وتميل المؤسسة الاقتصاديّة إلى إيجاد أمثال الحضانات بصفتها مُنتجًا للدخل. وبشكل عام، تعدّ الحداثة الأسرة المنشودة هي تلك الأسرة التي لا تفصل فيها بين أدوار الجنسين، ويعمل كلاهما وينفقان دخلهما لتغطية جميع أنواع احتياجات

الأسرة. ومن جملة تلك الاحتياجات، حضانة الأطفال، والمدرسة، وتوفير جليسة أطفال، أو خادمة لأداء الأعمال المنزلية، والطعام الجاهز من الخارج، وغسل الملابس وتجفيفها...؛ أي أنّ الحداثة حوّلت أولاً المرأة إلى عاملة بطرقٍ مختلفة. ومن ثمّ، أوجبت عليها إنفاق مدخولها في تلك المسارات التي حدّتها لها حتى تزيد من دوران دورتها - أي الحداثة - الاقتصاديةً أكثر فأكثر. ومن خلال هذا العمل، يتمّ تأمين احتياجات الأسرة نسبياً وفي الوقت نفسه يؤدي إلى حصول بعض الأضرار فيها أيضاً. وبشكل عام، لا تعطي الحداثة الأهميّة للأسرة؛ بل تفكر قبل أيّ شيءٍ بمصالحها ونموّها الاقتصاديّ.

لكنّ الأسرة كما تمّت الإشارة سابقاً، تلجأ وبمقتضى الظروف؛ وعلى سبيل المثال، إلى تسليم الأمّهات العاملات رعاية أبنائهن إلى باقي أفراد الأسرة، مثل: الجدّات، أو حتى إلى الجيران...؛ أي أنّ الأسرة لا تستجيب لجميع مطالبات الحداثة ومؤسّساتها، ولا تريد الاستجابة لذلك، ودائماً ما كان هناك نوع من المقاومة الواعية من قبل الأسرة. مثال آخر هو تربية الطفل وإسناد ذلك إلى رياض الأطفال؛ إذ عادةً ما يُفضّل الوالدان تربية أطفالهم في المنزل، وإذا لزم الأمر، يُدقّقون في اختيار روضة الأطفال المناسبة ومدى تأثيراتها التربويّة. وهذا الأمر يُعدّ - في حدّ ذاته - نوعاً من إعادة بناء الأسرة وفقاً للظروف الجديدة. ومع ذلك، لا يمكن تجاهل بعض أضرار هذا النوع من التسليم إلى خارج الأسرة؛ وهو أمرٌ تقلق بشأنه الأسر أيضاً بوعي. ويمكن قول الشيء نفسه عن دار رعاية المُسنّين؛ إذ لأسباب، مثل: الهجرة، والحراك الاجتماعيّ، والمسافة النفسيّة بين أفراد الأسرة، واختيار الزوجة من خارج الأسرة، والافتقار إلى الارتباط العاطفيّ العميق، على سبيل المثال، بين العروس وأهل الزوج، ونوع العمل الذي يمنع الأبناء من رعاية ذويهم... يجعل الأبناء يتركون والديهم أحياناً في دار لرعاية المُسنّين، ولهذا الأمر عيوب أيضاً، مثل: الصّددمات العاطفيّة، ومشاكل الهويّة لكبار السنّ، ويستتبع ذلك عدم مبالاة بالأوامر الدينيّة المستندة إلى الإحسان للوالدين¹.

في العالم الجديد، تتمّ بعض وظائف الدّعْم والرعاية عن طريق المؤسّسات

1- ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيحًا ۖ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِيلِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْتَانِي صَغِيرًا ﴾ [الآيتان 23-24، الإسراء/17]. (بستان، 1385، ص 82-83).

الرسمية، مثل: الضمان، والمصارف، والمستشفيات... التي تحتل مكان خدمات دعم الأسرة إلى حد ما. وفي الوقت نفسه، عادة ما تُقدّم الأسر معظم العون والمساعدة إلى أفرادها حالات المرض، كما تساعد في حصولهم على الخدمات المؤسسية كأن تضمن الأفراد عند حاجتهم للقرض وما إلى ذلك. وبشكل عام، ينصب هذا النوع من الدعم في مصلحة الأسرة. لكن تهميش الخدمات التي يُقدّمها أفراد الأسرة أدى إلى انخفاض العلاقات الوثيقة، والعاطفية، والاحتياجات المتبادلة والشديدة بين أفرادها.

في الماضي، كان للأسرة بعض الوظائف الإنتاجية، والتي لا يمكن القول أنها جزء من واجبات الأسرة، ومن ثم، لا يُعدّ نقلها إلى الحكومة، أو الاقتصاد أمراً سيئاً؛ بل قد يكون في ذلك نوع من إزالة العبء الإضافي عن الأسرة. ولكن الحداثة، على الرغم من إزالة الوظيفة الاقتصادية للأسرة، شجعت على عمل الزوجين وقادت الأسرة إلى النزعة الاستهلاكية المتطرفة؛ بحيث يجب أن يحصل الوالدان على وظيفة مريحة مع أقل عدد من الأطفال الذين أصبح وجودهم يشكل عبئاً وإزعاجاً، وينفقان مدخولهما على جميع أنواع التكاليف الاستهلاكية وجميع أنواع العصرية والموضة. وهذا الأمر، حتى لو كان يخدم المؤسسة الاقتصادية ويؤمن أهداف الحداثة، ولكنه أصبح عبئاً إضافياً على عاتق الأسرة، خاصة على النساء، اللاتي يضطررن للعمل خارج المنزل وداخله، ويقللن من الوقت الذي يقضينه في المنزل ومن التواصل العاطفي، وهذا يؤدي بالطبع إلى نسيان، أو إلى إهمال الأهداف السامية لتكوين الأسرة والنمو الروحي لأفرادها.

كانت الوظيفة التربوية قديماً تتم بشكل بدائي جداً في الأسرة، أما توفير التعليم المتخصص اليوم فليس من واجبات الأسرة ولا يمكنها القيام به، وبطبيعة الحال، يجب القيام به في المراكز العلمية والجامعية. ولذلك، ترسل الأسر أبناءها إلى تلك المؤسسات لتلقي التعليم المتخصص. وذلك يساعد على رفع مستوى محو الأمية وتوظيف الأبناء في المستقبل، ويعدّ نوعاً من إعادة البناء الفردي لأفراد الأسرة.

في ما يخصّ الوظيفة العاطفية، تمّ التّطرق إلى مسألة استبدال العلاقات العاطفية بالعلاقات النفعيّة. في الوقت نفسه، من المهمّ ملاحظة أنّ الأسرة لا تزال المورد الأكثر أصالة لتلبية الاحتياجات العاطفية للأفراد، وحتى الأفراد البعيدين من المنزل، أو العائلات النواتية يمكنهم، قدر الإمكان، الحفاظ على اتصال عاطفيّ

مع أهاليهم. في الواقع، من هذا المنظور، وعلى الرغم من جهود الحدائثة لتوسيع العقلانيّة الأدائيّة، فقد احتفظت الأسرة النواتيّة بتلك الخاصيّة العائليّة الممتدّة وأدامتها.

والمورد الأخير هو حول الشائنيّة الاجتماعيّة التي كان الأفراد في الماضي عمومًا يحصلون عليها من انتمائهم الأسري؛ لكن اليوم، يتمّ تحقيق المكانة الاجتماعيّة للنّاس في الغالب من خلال الجهود الفرديّة والاكْتساب، وتلك الميزة مرغوبة في محلّها، وهو أمرٌ يبدو أكثر عدلاً.

التّغيير في وظائف الأسرة واتّجاهها

اتّجاه التحوّل: الانهيار	اتّجاه: إعادة البناء	التّغيير في الوظائف
+	-	تأمين الحاجة الجنسيّة من خارج الأسرة
+	-	انخفاض الإنجاب وبقاء النّسل وإلغاؤه
-	+	الانتقال النّسبيّ للدّعم والرعاية إلى المؤسّسات الأخرى
+	+	الانتقال النّسبيّ للتّربية والتّنشئة الاجتماعيّة
-	+	إيجاد وظائف تعليميّة تخصّصيّة إلى سائر المؤسّسات
-	+	الوظيفتان: الإنتاجيّة، والاقتصاديّة
+	-	الوظيفة الاستهلاكيّة
-	+	حماية الوظيفة العاطفيّة
-	+	انتقال وظيفة إعطاء المكانة الاجتماعيّة

الخاتمة

شكّلت الحداثة، إلى جانب النزعة الإنسانية، والحريّات الفرديّة، والنّفعية، وما إلى ذلك حاضنةً مناسبةً للنّمُو الصّناعي، والنّمُو الاقتصادي، وزيادة الإنتاجيّة، والسّيطرة على الطبيعة... في حين أنّها لم تتقبّل التراث والتقاليد بقبولٍ حسن، بما في ذلك الأسرة؛ بل بدلاً من ذلك عُدّت الأسرة مجرد أفراد، أو مواطنين. والحداثة، وفقاً لجيدنز، قد وصلت إلى إنسانٍ انعكاسيّ التفكير في حالة بناءٍ دائمٍ لهويّته ولاختياراته الفرديّة، وحيث تتقدّم فرديّة الأفراد على البنى. وفي هذه الوضعيّة، أصبحت الأسرة تابعة للفرد، أو للمؤسّسات الحديثة، وتخوض تجربة التغيّرات والتحوّلات الواسعة النّاتجة من ذلك. وفي الوقت نفسه، وبسبب الوظائف والمزايا الفريدة للأسرة والتي بقيت محفوظة، فقد بادرت إلى التكيّف مع الظروف، أو إعادة بناء نفسها، وفي بعض الحالات، وقعت تحت وطأة مسار الإضعاف وحتّى الانهيار. وحيث إنّ موارد إعادة بناء الأسرة لنفسها ومصاديقها، أو انهيارها التي تمّ التطرّق إليها، ليست مُتساوية، فلا يمكن وزنها ومقارنتها ببعضها لتحديد الاتجاه العام للأسرة من منظار إعادة البناء، أو الانهيار. ولكن بدلاً من ذلك يمكن ملاحظة مؤشرات واضحة عن تضرّر الأسرة وحركتها نحو الزوال وخاصّةً منذ أواخر القرن العشرين فصاعداً، مع ازدياد الطلاق، وأنواع المساكنة والشراكة في السّكن، والزيجات المثليّة... ولا يمكن تحديد مستقبل مثل هذا الانهيار في وضع الأسرة؛ إذ في المقابل، يمكن مشاهدة تيارٍ قويٍّ من النشاط من أجل بقاء الأسرة، وإعادة بنائها. ويبدو أنّه من بين مجموعتين من العوامل المعرفيّة والعوامل البنيويّة والاجتماعيّة التي أثّرت الحداثة من خلالها على الأسرة؛ فقد أسهمت المجموعة الأولى أكثر في تهيئة الأرضيّة لانهيار الأسرة وتشمل من خلال مجموعة من الأمور المعرفيّة والرؤى النّظريّة، أو الأيديولوجيّات، مثل: النّزعة الإنسانية، والعلمانيّة، والفرديانيّة، والحركة النسويّة، والنّزعة إلى اللذّة، والنّفعية... في حين أنّ التحوّلات البنيويّة والمؤسّساتيّة، مثل: نموّ مؤسّسات التعليم وتوسّعها، والاقتصاد، والتحضّر... أسهمت أكثر في إعادة بناء الأسرة. وبالطّبع، لا يمكن تعميم مثل هذا الكلام؛ إذ إنّ بعض الموارد تشير أيضاً إلى العكس. ومع ذلك، فإنّ تحوّلات النوع الأول، التي ترتبط أكثر بالانهيار ترجع أساساً إلى نموّ العلوم التجريبيّة الطبيعيّة مقارنةً مع نموّ العلوم التجريبيّة الإنسانية، والتحوّلات البنيويّة

وتغيّراتها، التي ترتبط أكثر بإعادة بناء الأسرة. ويشير هذا الدور المختلف نسبياً إلى نوعين من العلوم الحديثة والبعد الأيديولوجي والقيمي للعلوم الإنسانية، ونتيجة لذلك، يمكن تحقيق جزء كبير من تحسين وضع الأسرة من خلال مراجعة العلوم الإنسانية الحديثة.